

**تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل
بين إيرادات الجباية المحلية
والنمو خارج قطاع النفط في الجزائر**

الأستاذ : جاب الله مصطفى

أستاذ محاضر (ب)

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

البريد الإلكتروني : aliaisraa@yahoo.fr

الملخص:

لقد ركزت هذه الورقة البحثية على جوهر العلاقة الموجودة بين مصادر التمويل في الجباية المحلية خارج قطاع النفط في الجزائر والنتائج الداخلي الخام لنفس القطاع. ولقد تطرقت إلى مفاهيم وأنواع مصادر التمويل في الجماعات المحلية المطبقة في الجزائر خصوصا بعد الإصلاح الجبائي الأخير. وتم التركيز على مصادر إيرادات الجباية المحلية في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار حصيلة النشاط السنوي لكل نوع من أنواع الجباية المحلية إلى جانب ذلك تم إضافة التحليل القياسي على هذه الدراسة والتي خلصت إلى استخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع إلى جانب نماذج تصحيح الخطأ غير المقيد. وبعد التأخير بثلاث فجوات زمنية تم الوصول للنموذج الأمثل للعلاقة بين المتغيرين وهي علاقة توازنية طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية:

الجماعات المحلية، الجباية المحلية، معدل الضغط الجبائي للقطاع غير النفطي، نماذج تصحيح الخطأ الغير مقيد، العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

Abstract:

This paper has focused on the essence of the existing relationship between funding sources in the local collection outside the oil sector in Algeria and internal GDP for the same sector.

I have touched upon the concepts and types of funding sources in the applicable local groups in Algeria, especially after the recent fiscal reform.

Emphasis was placed on domestic sources of revenue collection in Algeria, taking into account

The outcome of the annual activity for each type of Local taxes addition was added to the Econometric analysis of this study, which concluded that the use of ARDL models as error correction models unrestricted (UECM).

After a delay of three gaps of time has been reached for the optimal model of the relationship between two variables, a long-run equilibrium relationship

key words:

Local groups, Local taxes, fiscal pressure of the non-oil sector rate, non-restricted error correction models, long-term equilibrium relationship.

تمهيد:

يعتبر الجانب المالي من الجوانب الهامة التي تبنى عليها القرارات التنموية، فأى قرار تنموي محلي يستند إلى مالية معينة يمول بها المشروع، والجزائر تسعى بعد الصدمة النفطية الاخيرة الى اعادة الاعتبار الى القطاع غير النفطي وربطه بالتنمية الاقتصادية عموما والتنمية المحلية بشكل خاص وذلك لكونهما قطاعين يحملان الكثير من الشبه في الصيرورة الاقتصادية للجزائر وبحثنا هذا يعتمد على تلك المقاربة الاقتصادية والقياسية التي تربط بينهما اي:

• ما هو التأثير الممارس من قطاع التنمية المحلية ممثلة في إيرادات جبايتها على القطاع خارج النفط في الجزائر.

• ماذا نعني بالتمويل المحلي وماهي مكانته ضمن الجماعات المحلية.

• ما مدى التأثير الذي تمارسه إيرادات الجباية المحلية على القطاع غير النفطي.

• ووفق ما تقتضيه شروط البحث العلمي فقد اقترحنا الفروض التالية:

- وجود علاقة سببية موجبة بين نمو القطاع غير النفطي وإيرادات الجباية المحلية
- لا توجد علاقة سببية تذكر بين نمو القطاع النفطي وإيرادات الجباية المحلية
- التأثير بين المتغيرين متشابه سواء كان علا المدى القصير او الطويل:

أولاً: سنحاول إعطاء تعريف للتمويل بشكل عام يمكن أن نعرفه على انه عملية توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام.

ماهية التمويل المحلي:

التمويل المحلي فيمكننا أن نعرفه بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية¹، بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة

كما يعرف بأنه كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن وتعزز من استقلالية السلطة المحلية عن الحكومة المركزية²

من هذين التعريفين نستنتج أن القاعدة الأساسية في التمويل المحلي أن تكون المصادر نابعة في الأساس من الإقليم المحلي، وهذا ما يؤكد أن للمالية المحلية شروط سنحاول تحديدها، فمن بين أهم الشروط الواجب توافرها في الموارد المحلية:

- محلية الموارد: أي أن يكون الوعاء المحلي أو الأصل الذي يربط عليه في نطاق الوحدة المحلية وأن يكون هذا الوعاء متميزاً قدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية
- سهولة إدارة الموارد: ويقصد بها تيسير تقدير وعاء الموارد وتخفيض تكلفة تحصيله، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة الموارد نسبياً³

- ذاتية الموارد: بمعنى أن تستقل الوحدة المحلية بسلطة تقدير سعر المورد المحلي، من حيث ربطه وتحصيله ومن ذلك يمكن تصنيف الموارد المحلية إلى موارد ذاتية مطلقة وموارد ذاتية نسبية وموارد خارجية أما الرسوم والائتمان والإيجارات فإنها تتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية وأما الضرائب المحلية والقروض فينتفاوت معدل ذاتيتها من دولة لأخرى⁴

وعموماً فإن جهاز تمويل التنمية المحلية في الجزائر يشمل المصادر المالية المتاحة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى المصادر التي يمكن الحصول عليها من جهات غير محلية، والتي تصنف حسب العديد من المختصين في مجال المالية العامة إلى مصدرين أساسيين:

- مصادر داخلية (محلية أو ذاتية)

- مصادر خارجية

ومن هذا المنطلق سنحاول تشخيص الموارد المالية للولاية ومعرفة أهم مكوناتها وتفاعلها مع البلديات إضافة إلى أهم المشاكل التي ترتبط بالمالية المحلية للولاية في الجزائر⁵ أن تشخيص مالية الولاية بشكل مناسب يستدعي التطرق إلى مالية البلدية في الجزائر، بالإضافة إلى صندوق المشترك للجماعات المحلية، حيث أن مالية الولاية ترتبط اشد الارتباط بالصندوق الأخير الذي يقوم بتمويل البلدية والولاية عبر تحصيل بعض الضرائب والرسوم من خلال إقليم البلدية والولاية، ولهذا سنتطرق إلى معرفة أهم مصادر التمويل الداخلية للبلدية والولاية لمعرفة الفرق بينهما:

1- أهم مصادر التمويل الداخلية:⁶

وقد أعطى المشرع الجزائري صلاحيات مالية للبلديات وأخرى للولاية وذلك من خلال أن البلدية لها بعض الموارد الداخلية تنفرد بها وأخرى تشترك مع الولاية

فإما الموارد الداخلية التي تنفرد بها البلدية يمكن إجازها في:

- الرسم العقاري: بالرغم من المسألة الضئيلة لهذا النوع من الضرائب إلا أنه يعتبر من أهم الموارد المالية الضريبية للبلدية وقد نص على هذا الرسم المادتين 248 و 261 من قانون الضرائب ويتكون من الرسم العقاري وعلى الملكيات المبنية والرسم العقاري على الملكيات غير مبنية⁷

- الرسم التطهيري: يؤسس سنويا على الملكيات المبنية المتواجدة بالبلدية والتي تتوفر على مصالح لإزالة القمامات المنزلية، حيث اصطلح عليه برسم رفع القمامات المنزلية وفق قانون المالية لسنة 2002 ويتحدد هذا الرسم من خلال مصادقة السلطة الوصية على مداوات المجلس الشعبي بقرار من رئيسه مهما كان عدد سكان البلدية المعنية للإشارة فإن مهمة تحصيل الرسم العقاري ورسم التطهير تستند إلى مصالح أمناء خزينة البلديات الممارسون تحت سلطة أمين الخزينة الولائية

- الرسم على الذبح: وهو رسم غير مباشر يستحق لصالح الجماعات المحلية التي تتوفر فيها المذابح وتتميز بطابع الضريبة الغير مباشرة لأنه يفرض على المنتوجات الاستهلاكية

- رسم الإقامة: ينطبق على الأشخاص غير مقيمين في البلديات السياحية و تحتسب قيمته على أساس 10 دج للشخص الواحد و 50 دج للأسرة بغض النظر عن مدة إقامتهم، ويقتصر هذا الرسم من الوسطاء المتمثلين في المنتجات الخاصة ومن الفنادق والنزل إضافة إلى رسوم عديدة تنفرد بها البيانات مما يؤكد على أن المشرع الجزائري قد أعطى صلاحيات للبلديات في مجال تحصيل الموارد المالية.

ومن بين الضرائب الأخرى التي تتقاسم بها البلدية مع هيئات أخرى نذكر ما يلي:

- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: استحدث هذا الرسم لفائدة البلديات في قانون المالية لسنة 2006 وتم تحديد قيمة الرسم 12.500 دج عن كل طن من الزيوت

- الرسم على الأطر المطاطية: وهو رسم استحدث بموجب المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006 وهو رسم يطبق على الأطر الجديدة الجديدة المحلية أو المستوردة⁸

- رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الاصطناعي: ويقسم الرسم ما بين البلدية والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث لان الرسم يرتبط بالتلوث

- رسم تكميلي على تلويث الجو من مصدر صناعي: حيث نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ويخص الرسم الصناعات الملوثة للجو التي حددها القانون المعمول به، إذ تستفيد البلديات بـ 25 % فقط من قيمة الرسم والباقي يعود لصندوق للبيئة وإزالة التلوث

- رسم تخزين الفضلات المستشفيات و عيادات صحية: وتعد قيمة هذا الرسم 24.000 دج لطن الواحد من الفضلات تعود 25 % منه للبلدية والباقي لصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

- رسم التشجيع لعدم التخزين الفضلات الخاصة: يفرض هذا الرسم على الفضلات الصناعية الغير معالجة، والمخزنة والحث على عدم تخزينها، وتقدر قيمتها 10.500 لكل طن منها يوزع كما يلي 25 % للبلدية والباقي لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

رغم هذا التنوع والوفرة في المصادر الذاتية لتمويل البلدية إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيق التنمية المحلية ورمد ذلك، عد تمكن البلدية من التحكم في مواردها المالية غير أن المشرع

الجزائري أعطى أهمية أكبر للبلديات في مجال الرسوم المحلية، حيث نقل موارد الذاتية للولاية في هذا المجال المتعلق بالبيئة خصوصا.
رغم أن قانون الولاية 07-12 تنص على أن موارد ميزانية والمالية للولاية تتكون مما يلي:

- التخصصات
- ناتج الجباية و الرسوم
- الإعانات و ناتج الهيئات والوصايا
- مداخيل ممتلكاتها
- القروض
- ناتج مقابل الخدمات التي تؤديها الولاية
- جزء من الناتج حق امتياز للقضاءات العمومية بما فيها القضاءات الاشهارية التابعة للأمالك الخاصة للدولة
- الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات

ومن هذا المنطلق سنشرع في تحديد أهم الموارد المالية الخاصة بالولاية:
الرسم على النشاط المهني: يتم تطبيق هذا الرسم على المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو الذين يزاولون نشاطا غير تجاريا ليحل محل الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاطات غير التجاري⁹ وذلك وفق معدل 02% يعود منها 0.59 للولاية و 1.30 للبلدية و 0.11 لصندوق المشترك للجماعات المحلية ومنه نلاحظ أن الولاية تتقاسم مع البلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية في تحصيل الرسم على النشاط المهني.

الدفع الجزافي: تقع هذه الضريبة على كاهل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والهيئات المقدمة بالجزائر أو التي تمارس نشاطاتها بها والتي تدفع مرتبات وأجور تعويضات وعلاوات وعليه فإن هذه الضريبة تحسب على المبلغ الإجمالي للمرتبات والأجور والتعويضات والعلاوات وكذا المعاشات والربوع ويتم حسابه بالنسبة للمرتبات والأجور والتعويضات بنسبة 6% ، أما بالنسبة للربوع والمعاشات فيتم حسابه بنسبة 2% وتوزع قيمة هذه الضريبة بنسبة 30% للبلدية و 70% للصندوق المشترك للجماعات المحلية،

توزع حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية المتمثلة في 70% كما يلي: الولايات 20% والبلديات 60% والصندوق المشترك لعمليات التضامن 20%. وهذا ما يبين أن الولاية تستفيد من قيمة الضريبة الدفع الجزافي عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يقوم بتوزيع قيمة الضرائب على الجماعات المحلية

رسم الإسكان: كان يطبق على ولايات العاصمة وعنابة وقسنطينة ووهران فقط ثم امتد بموجب قانون المالية لسنة 2003 لكل البلديات مقر الدوائر الحضرية الرئيسية خصص لصيانة الحضيرة العقارية للبلديات و الولايات و حددت تعريفاته كما يلي: 300 دج للعمارات ذات الطابع السكني و 1200 دج للمحلات ذات الطابع التجاري وغير التجاري والحرفي ونشاطات أخرى

بالإضافة إلى المورد الذاتية التي نص عليها قانون الولاية والتي يمكن أجازها في الآتي:

- **التمويل الذاتي :** ينص قانون الولاية المادة 152 منه على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار ويستهدف هذا الاجراء ضمان التحويل الذاتي لفائدة الولايات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها، ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10% و 20% وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية الإيرادات التسيير وتشمل الاموال المقتطعة بالصيانة للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية وكل العمليات التي من شأنها تحسين الاطار المعيشي للمواطن والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية¹⁰

- **مداخيل الاملاك :** تتوفر الجماعات المحلية على إيرادات املاك متنوعة وهي تنتج عن الاستغلال أو استعمال الجماعات المحلية لاملاكها بنفسها باعتبارها اشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام أو تحصيل الحقوق أو الضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص وأهمها إيرادات بيع المحاصيل الزراعية وحقوق الايجار وحقوق استغلال الاماكن كالمعارض والاسواق

- **إيرادات الاستغلال المالي :** تتشكل إيرادات الاستغلال المالي من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، وتتكون من عوائد الوزن الكيل و القياس وعوائد الرسوم عن الذبح الاضافية المتمثلة في قسم اللحوم أو حفظها، ما يمكننا أن

نضيف الإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي والمتاحف العمومية والحظائر العمومية

ومنه فإن الموارد الذاتية للولاية محدودة وغير كافية لتحقيق المهام المكلفة لها وهذا باعتراف المشرع الجزائري في قانون الولاية 12-07 حيث نص القانون على مايلي :

تتلقى الولاية من الدولة إعانات ومخصصات تسيير بالنظر على الخصوص لا يأتي:

عدو مساواة مداخل الولايات، عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلحياتها وعدم كفاية التغطية المالية للنفقات الاجبارية، نقص القيمة الإيرادات الجبائية الولائية ولاسيما في اطار التشجيع على الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية

وبعد تحديد أهم مصادر الداخلية لتمويل الولاية سننتظر كذلك إلى المصادر الخارجية التي تساهم بدورها في تمويل الولاية

2- الموارد المالية الخارجية :

للولاية عدة مصادر مالية خارجية يمكن اعتبارها من أهم موارد الولاية خصوصا وان الولاية تعاني من نقص الموارد المالية الداخلية وهذا ما يجعل الموارد المالية الخارجية مصدرا اساسيا في تمويل المشاريع التنموية بغض النظر عن درجة استقلالية الولاية عن الدولة ومن أهم المصادر التمويلية الخارجية الولاية يمكن أن نذكر¹¹

- **الصندوق المشترك للجماعات المحلية** : يعرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية بأنه مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية ويتمثل دوره في الاتي:
- تسيير صناديق التضامن و الضمان للجماعات المحلية
- يوفر للجماعات المحلية المعنية تخصيصات الخدمة العمومية الاجبارية
- يوزع بين الجماعات المحلية حصة الموارد الجبائية المخصصة لتوزيع الضرائب بالتساوي حسب الكيفيات المحددة في التشريع و التنظيم المعمول بهما
- يقدم مساعدات مالية للجماعات المحلية التي تواجه وضعية مالية صعبة أو التي يتعين عليها تجابه الكوارث أو احداثا طارئة
- يقدم للولايات والبلديات إعانات مالية لتحقيق مشاريع تجهيز أو الاستثمار طبقا لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية

- يقوم بالدراسات والابحاث المحلية المرتبطة بتطوير التجهيزات والاستثمارات المحلية
 - تنظيم التدريب والملتقيات
 - تنظيم المعارض للجماعات المحلية وتنظيم الايام الدراسية
 - المشاركة في الاسواق و المعارض
- حيث تتنوع المصادر المالية لهذا الصندوق فهو يتقاسم مداخل الرسوم مع الدولة والجماعات المحلية كالرسم على القيمة المضافة حيث يستفيد الصندوق المشترك 10% من قيمة مقابل 85 % للدولة و 5% للبلديات وقسيمة السيارات التي تقسم قيمة الرسم 80% للصندوق المشترك للجماعات المحلية 10% للدولة و غيرها من الموارد التي يحصلها الصندوق وتعود فيما بعد كموارد خارجية بنسبة للولايات:
- **القروض:** يمكن أن تقوم الجماعات المحلية بالاقتراض لانجاز برامج التجهيز المحلي غير انه مشروط بقدرات التسديد التي تتوفر عليها الجماعات المحلية، أن اللجوء إلى الاقترا نادر جدا في الجزائر وقد اضطلع بدور تمويل الجماعات المحلية عدة مؤسسات مالية كصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و عدة بنوك كالقروض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية
 - **الإعانات الحكومية:** تلعب السلطات المركزية دورا هاما في تمويل المحلي وذلك عن طريق تامين قواعد الرقابة والشروط القانونية، وبما أن الإيرادات الذاتية الأخرى لا تكفي لتغطية النفقات فإن السلطات المحلية تجد نفسها مرتبطة بالإعانات أو التحويلات الحكومية
 - **المخططات القطاعية غير الممركزة (PSD)** وهي مخططات ذات طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذه المخططات باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذها ويكون تحضير المخططات القطاعية بدراسة المشاريع المقترحة على مستوى المجلس الولائي بالإضافة لمختلف البرامج التنموية
 - **صندوق الجنوب:** وهو صندوق وطني جاء لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها واحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد فقد كان الصندوق يشمل 13 ولاية إلى

غاية 2007 اين اصبحت الولايات المعنية بصندوق فقط بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لها 638 مليار دج و هذا خلال فترة 2006-2009¹²

- إضافة إلى صندوق الهضاب : الذي اسس سنة 2006 ويمول هذا الصندوق مشاريع البنى التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا وقد خصص له مبلغ 1000 مليار دج في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009

ومنه فالاعانات الحكومية تتعدد اوجهها بغية تمويل البرامج التنموية في الولايات والبلديات على حد سواء، هذا بالإضافة إلى صناديق التضامن بين الولايات فد نص قانون الولاية ، تتوفر الولايات قصد تجسيد التضامن المالي بينهما وضمان مداخل الجبائية على صندوقين:

- صندوق تضامن الجماعات المحلية

- صندوق ضمان الجماعات المحلية

وتحدد شروط تنظيم هذين السوقين و تسييرهما عن طريق التنظيم¹³

ومن خلال عرض أهم مكونات الموارد المالية للولاية سنتطرق إلى تقييمها فمن خلال تحديد أهم مصادر تمويل الولاية نلاحظ أن الولاية مرتبطة بالإعانات الحكومية أكثر من الموارد الداخلية وهذا ما قد يؤثر على استقلالية القرار التنموي الذي يخص الولاية، حيث يعتبر وضع الارادات الجبائية في يد السلطة المركزية من أهم الاسباب المؤدية إلى عجز الجماعات المحلية وتجلى تبعية تلك الارادات على مستوى تأسيس الضريبة و قبضها أو تحصيلها ومنه وجب إعادة النظر في الموارد المالية المحلية للولاية من خلال توسيع صلاحياتها المتعلقة بالجباية المحلية لكي يتكون للولاية قدرة مالية محلية حقيقة، تستطيع من خلالها تحقيق التنمية المحلية

إضافة إلى اعطاء حرية اكبر للجماعات المحلية في مجال انفاق الموارد المحلية بما يخدم التنمية المحلية و عدم تقييد عمل المجلس الشعبي الولائي من خلال الرقابة المفرطة 14
تطور مصادر إيرادات الجبائية المحلية في الجزائر:

منذ الإصلاح الضريبي عام 1992 الذي مس المالية العامة للجزائر وهذه الأخيرة تحاول ترقية هذا النوع من الإيراد بالرغم من المزاحمة الكبيرة التي يعاني منها خصوصا من الجباية النفطية وفي ما يلي سوف نستعرض بعض مكونات الجباية المحلية في الجزائر.

1- الرسم العقاري :

الجدول رقم (01) يتضمن حصيلة الرسم العقاري خلال الفترة الممتدة 2007-1995

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرسم العقاري	0.317	0.3923	1.0092	1.350	1.768	2.054	1.773	1.836	1.447	1.868	1.410	1.486	1.775
معدل التطور السنوي	-	19.116	18.30	23.62	8.07	16.11	-13.68	3.55	-21.148	9.39	5.39	19.44	

من خلال الجدول يتضح لنا أن حصيلة الرسم العقاري في تطور مستمر إذ بلغ مقداره في سنة 1995 ما يعادل 0.31 مليون دينار لتطور سنة 2002 ليبلغ 1.86 مليون دج وهذا مكسب لا يمكن تجاهله ولكن تحتفظ بهذه لزيادة لتتخفف سنة 2005 وتبلغ 1.41 مليون دج ويرجع ذلك إلى التهرب من دفع الضرائب ليرتفع سنة 2007 ويصل إلى 1.775 مليون دج

2- رسم التطهير: (رسم رفع القمامات المنزلية)

الجدول رقم (02) يتضمن حصيلة رسم التطهير خلال الفترة 2007-2000

الوحدة مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رسم التطهير	2.045	1.773	1.837	1.448	1.278	1.105	1.153	1.247
معدل التطور	-13.30	3.60	-21.17	-11.74	-13.53	4.34	8.15	

المصدر وزارة المالية

من خلال الجدول يتضح لنا جليا أن حصيلة جباية رسم التطهير غير متوازنة إذ قدرة حصيلته سنة 2000 ما يعادل 2.045 مليون دج لتتخفف في نهاية الفترة سنة 2007 وتصل إلى 1.247 مليون دج وهذا التراجع يظهر لنا في معدل التطور الذي في مجمله يمر بمرحلة متناقصة من سنة تحصيلها وعدم مراقبة التحصيل من طرف المسؤولين

3- الرسم على النشاط المهني الذي عوض الرسم على النشاط المهني والتجاري (TAIC)

الجدول رقم (03) : تطور حصيلة الرسم على النشاط المهني خلال الفترة 1995-2005

الوحدة مليون دج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرسم على النشاط المهني	44.98	30.94	31.97	34.55	39.16	42.921	43.177	43.229	47.969	57.154	65.639	74.204	90.739
معدل التطور السنوي	-31.12	3.32	8.07	3.32	8.07	0.59	0.12	10.96	19.14	14.88	13.01	22.28	

المصدر وزارة المالية

من خلال الجدول يتضح لنا أن حصيلة الرسم على النشاط المهني كانت مرتفعة سنة 1995 إذ بلغت 44.98 مليون دينار لتتخفص بداية من سنة 1996 إلى غاية 2001 وهذا راجع إلى الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر مما اثر على حجم النشاط الاقتصادي بصورة واضحة إذ تم حل العديد من الشركات العمومية لتنتعش حصيلة هذا الرسم بداية من سنة 2002 إذ وصلت قيمته 47.24 مليون دينار وتواصل في الإنعاش لتبلغ سنة 2007 إلى 90.739 مليون دينار ويرجع ذلك إلى الاستقرار المالي الذي عرفته الجزائر جراء ارتفاع أسعار المحروقات والذي انعكس بدوره على حجم المشاريع الاستثمارية على المستوى الوطني

4- الرسم على القيمة المضافة : ويمكن التعبير عنه على أنه من بين أنواع الضرائب الغير مباشرة ويظهر أثره المباشر في السعر

جدول رقم (04) التطور السنوي للرسم على القيمة المضافة :

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
TVA	13.50	16.29	17.71	19.06	18.35	20.49	20.93	21.97	30.36	37.04	42.296	46.942	64.142
معدل التطور السنوي	/	20.66	8.71	7.62	3.72-	11.66	2.15	4.91	38.19	22.00	10.98	36.96	-

المصدر وزارة المالية

من خلال الجدول يتضح لنا أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة في تطور مستمر إذ وصلت سنة 1995 ما قيمته 13.50 مليار دينار لتصل سنة 2005 ما قيمته 33.18 مليار دينار ويعود السبب هذا التطور إلى زيادة حجم الواردات نتيجة حجم لتحرير التجارة الخارجية مما يساعد على تحريك عجلة التجارة الخاصة في الأسواق الداخلية

5- حصيلة قسيمة السيارات : أستحدث هذا الرسم في إطار الإصلاح الضريبي سنة 1992

الجدول رقم (05) تطور حصيلة قسيمة السيارات خلال الفترة 2001-2007

الوحدة مليون

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصيلة قسيمة السيارات	2.420	2.600	2.644	2.902	2.991	3.333	3.685	4.084
معدل النمو %	7.43	1.69	9.75	3.06	11.43	10.56	10.82	-

المصدر وزارة المالية

من خلال الجدول يتضح لنا تلك الزيادة في حصيلة جباية هذه الضريبة إذ قدرت سنة 2000 بـ 2.420 مليون دج لترتفع سنة 2007 و تصل إلى 4.084 مليون دج بنسبة نمو مرتفعة من سنة إلى أخرى ويرجع ذلك كله إلى ارتفاع عدد السيارات المكونة للحظيرة الوطنية من سنة إلى أخرى نتيجة للتسهيلات البنكية المساعدة في اقتنائها.

مساهمة التمويل المحلي في نمو القطاع غير النفطي: دراسة قياسية

لقد تأكدت الجزائر أن إيرادات أسعار النفط و مداخيل المحروقات ما هي إلا وهم اقتصادي منعها من التنمية الاقتصادية الفعلية وجعلها تعيش تحت رحمة تلك الأسعار فما كان عليها إلا أن تلتفت إلى التنمية المستدامة المتمثلة في الجباية المحلية تتدارك بها أخطائها السابقة وفي مبحثنا هذا سوف نستعرض الأثر المباشر و العلاقة الحقيقة ما بين مداخيل الجباية المحلية والنمو خارج قطاع النفط في دراسة قياسية ونطرح التساؤل التالي :

هل يؤثر التمويل المحلي ممثلا بالجباية المحلية بصيغتها المختلفة في النمو خارج القطاع

النفطي

ويمكن معالجة هذه الدراسة من خلال متغيرين مدروسين وهما:

- **معدل الضغط الضريبي المحلي خارج قطاع النفط:** أي نسبة الضرائب المحلية إلى القطاع

خارج النفط ونرمز له بالرمز PFLHH

- **الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع النفط:** ونرمز له بالرمز PIBHH

هذا في سلسلة زمنية لـ 22 مشاهدة (n=22)

وقبل التقدير جمعنا البيانات الخاصة بالمتغيرين في الجدول التالي:

جدول (06) تطور النمو خارج النفط بدلالة معدل الضغط الجبائي:

السنوات	معدل الضغط الجبائي المحلي خارج قطاع النفط	النمو خارج قطاع النفط
1993	16.27	2.5
1994	18.95	0.3
1995	22.02	3.9
1996	20.43	3.8
1997	20.51	1.2
1998	19.33	5
1999	18.65	3.2
2000	17.77	3.8
2001	15.88	1.9
2002	17.35	5.2
2003	17.23	6.8
2004	17.15	5.2
2005	16.72	4.7
2006	17.89	5.6
2007	16.59	6.3
2008	18.33	6.1
2009	18.96	9.6
2010	18.92	6
2011	19.55	5.2
2012	17.94	4.6
2013	19.00	5.1
2014	19.10	3.4

ونظرا لصغر حجم العينة تم تقديرها أولا بطريقة المربعات الصغرى OLS فكانت النتائج ضعيفة ومخالفة للواقع ثم لجأنا إلى التقدير بأسلوب ARDL لأنه يكون فعالا في حالة العينات الصغيرة

ولقد اعتمدنا في التقدير على استخدام نماذج ARDL ذات الخصائص التالية :

- تسمى نماذج الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع Autoregressive distributed lags وهي نماذج تقدير تعتمد على التأخير الموزع بين المحددات
- تتميز بفعاليتها التقديرية في حالة العينات الصغيرة
- تستدعي حلها أن تكون السلسلة مستقرة في المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$

- يجب ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية و أن المتغيرات المثقلة تصل إلى الاستقرارية دون الحاجة إلى الفرق الثاني 15
- تمكنا نماذج ARDL من فصل الأجل الطويل عن الأجل القصير في التقدير
- تعتمد في تكاملها المتزامن على اختبار خاص يسمى اختبار الحدود وهي اختبار غير معياري لـ Fisher يتكون من حدين اصغر $I(0)$ واكبر $I(1)$ وهذا الاختبار فعال في العينات الصغيرة على عكس باقي اختبارات التكامل المتزامن الأخرى مثل Engel-granger واختبار Johansen لأن هذين الاختبارين يتطلبان أن تكون المتغيرات من نفس الرتبة بينما نماذج ARDL فلا

-اختبار الفرضيات فيها تكون على ثلاث صيغ:

الصيغة الأولى: لا تحتوي على ثابت ولا اتجاه زمني

$$\Delta y_t = y_{t-1} + \lambda u_t$$

الصيغة الثانية: تحتوي على الحد الثابت فقط

$$\Delta y_t = c + \lambda y_{t-1} + u_t$$

الصيغة الثالثة: وتحتوي على الحد الثابت والاتجاه الزمني

$$\Delta y_t = c + B_t + \lambda y_{t-1} + u_t$$

مع الإشارة إلى أن هذه النماذج يمكن تقديرها ضمن نماذج تصحيح الخطأ فير المقيد UECM و من اجل تقدير نماذج ARDL نقوم بالخطوات التالية:

1- اختبار معايير فترات الإبطاء وهي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE

- معيار معلومات اكاكي AIC

- معيار معلومات شوازر SBC

- معيار معلومات حنان و كوين HQ

وغيرها من المعايير

2-تقدير النموذج بطريقة OLS ثم إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t فيه اقل من الواحد الصحيح بشكل منتال

3-اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات المتأخرة بواسطة اختبار Wald وإحصائية F ذات التوزيع غير المعياري (غير المتناظر) و الذي لا يعتمد على حجم العينة و إدراج متغير الاتجاه العام في التقدير

بعد هذا الطرح الموجز عن طريقة التقدير بنماذج ARDL وبالاستعانة ببرنامج 9 eviews تحصلنا على النتائج التالية:

مع الإشارة إلى أن عملية التأخير المتواصل تتحدد باختبار LM أو الارتباط الذاتي التسلسلي وتتم توقيف فترات التأخير على أساس هذا الاختبار، ففي حالة عدم وجود ارتباط ذاتي يمكن إضافة فترات الإبطاء وفي حالة التأكد من الارتباط الذاتي نتوقف عن التأخير، وبقراءة الجدول السابق نلاحظ أن اغلب المتغيرات تراوح تأخيرها بين فترت زمنية وفترتين وهذا بالاعتماد على اصغر قيمة في كل معامل.

اختبار صفة السكون :

ومن خلال تسمية هذه الطريقة التي تعني توزيع فترات الإبطاء بين المتغيرات فقد كانت الفترة المثلى للتوزيع هي (1,3) ARDL حسب الجدول التالي:

جدول (07) فترات الإبطاء المثلى

Model	Log L	AIC	BIC	HQ	Adj R^2	Specification
1	-27.25	3.50	3.79	3.55	0.55	ARDL (1.3)
2	-28.54	3.53	3.77	3.57	0.53	ARDL (1.2)
3	-35	4.1	4.3	4.13	0.13	ARDL (1.1)
4	-36.49	4.15	4.3	4.18	0.05	ARDL(1.0)

من إعداد الباحث بناء على معطيات برنامج 9 eviews

ونشير هنا أن معايير الإبطاء لكل من Log L ، AIC ، BIC ، HQ تعتمد على القيمة الدنيا بينما تعتمد قيمة معامل التحديد المصحح على أعلى قيمة وقبل التقدير نختبر مدى الاستقرار والتكامل بالمتزامن بالاستعانة باختبارات الحدود اختبار الاستقرار أو صفة السكون

ويمكن الاستعانة في هذا الشأن بعدة اختبارات منها اختبار ADF ونختبر مدى استقرارية السلسلتين معا وبعد التقدير وجدنا مايلي:

جدول (08) اختبار حدة الوحدة (ADF)

الفرق I		المستوى		قيمة T	المتغير
-2.68	%1	-3.78	%1	المستوى -2.79	PIBHH
-1.95	%5	-3.01	%10	الفرق الاول -7.18	
-2.68	%1	-2.67	%1	المستوى 0.26	PFLHH
-1.95	%5	-1.95	%5	الفرق الأول -5.17	
-1.6	%10	-1.6	%10		

مخرجات برنامج Eviews9

ومن خلال الجدول نلاحظ أن كلا من السلسلتين لا تستقران في المستوى بل بعد إجراء الفرق الأول مما يجعلنا نؤكد تكاملهما من الدرجة الأولى.

اختبار التكامل المتزامن بطريقة الحدود

لقد وضع Pesaran طريقة لاختبار التكامل تختلف عن طريقة Johansen والآخرين وتكون نتائجها فعالة في حالة العينات الصغيرة وتتم مقارنة قيمتها المحسوبة مع جدول Fisher غير معياري وسمي الاختبار باختبار الحدود wald أو اختبار wald

جدول (09) اختبار الحدود (قيم الحدود الحرجة)

K	قيمة	الاختبار الاحصائي
1	7.84	F-Statistic
I(1)	I(0)	المعنوية
4.78	4.04	%10
5.73	4.94	%5
6.68	5.77	%2.5
7.80	6.84	%1

وهذا يعني أن قيمة $f.wald = 7.84$ اكبر من الحد الأعلى $I(1)$ مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين وهذا دليل على التكامل المتزامن بينهما ولهذا من المؤكد إجراء عملية التقدير بواسطة نماذج UECM-ARDL اي نماذج تصحيح الحطا غير المقيد

جدول (10) التقدير بواسطة ARDL

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
PIB(-1)	0.19	0.2	0.94	0.35
PFLHH	0.86	0.34	2.46	0.02
PFL (-1)	-0.26	0.29	-0.89	0.38
PFL (-2)	1.24	0.30	-4.00	0.0015
PFL (-3)	0.38	0.27	1.37	0.19
C	8.9	6.14	1.44	0.17

$R^2 = 0.68$	Adj $R^2 = 0.55$	F= 5.55	DW= 1.97
--------------	------------------	---------	----------

مخرجات Eviews9

وباللقاء نظرة بسيطة على معطيات الجدول نلاحظ أن الفترة المعنوية التي يمكن للضغط الجبائي أن يؤثر فيها على النمو خارج النفط هو الفترة الثانية بمعنى أن اثر الجباية المحلية يظهر قبل عامين من الفترة الحالية للسلسلة الزمنية
أما صيغة التكامل المتزامن بالاعتماد على نماذج ARDL فيمكن وضعها في الجدول التالي:

جدول (11) الصيغة التكاملية المشتركة

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
DEFLHH	0.194	0.3	0.645	0.528
D(PFLHH-)	0.64	0.26	2.46	0.02
COINT Eq(-1)	-0.8	0.17	-4.135	0.0009

$$\text{Coint eq} = \text{PIBHH} - (-0.82 \text{ PFLHH} + 19.92)$$

Longram coefficients

Variable	Coefficient	Std error	T-statistic	Prob
PFLHH	-0.82	0.39	-2.07	0.05
C	19.92	7.31	2.71	0.01

مخرجات Eviews 9

بعد تجزئة فترات التقدير إلى فترة قصيرة تعتمد على الفروق واستخراج معلم التكيف الذي يفسر العودة إلى الوضع التوازني مباشرة ثم إلى فترة أخرى طويلة نلاحظ مدى المعنوية المشتركة بين المتغيرين على المدى الطويل وهذا ما تفسره معنوية الأجل الطويل والقصير معا مما يؤكد دائما وجود التكامل المتزامن بينهما كما رأينا في السابق.

الإختبارات التشخيصية :

الإختبار	المقياس	القيمة	الإحتمال
طبيعية البواقي	Jarque-Bera	9.63	0.008
الإرتباط الذاتي التسلسلي	LM	Obs*R=14.96	0.043
تجانس التباين	Arch	7.82	0.016
الشكل الدالي (خطاً التحديد)	Ramsey	4.28	0.015

وحتى يمكن الحكم على معنوية النموذج المقترح والذي يجسد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرين ينحتم علينا القيام بإجراء بعض اختبارات الخاصة بالبواقي فكانت النتائج مبينة في الجدول أعلاه وهي:

- أن البواقي الخاصة بالنموذج هي تتبع التوزيع الطبيعي
- لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء
- تباين الأخطاء متجانس
- الشكل الدالي بين المتغيرين هو صحيح مما يعني عدم وجود خطأ في تحديد النموذج

نتائج الدراسة:

- تعتبر الجباية المحلية مصدرا تمويللا مهما يعد ركيزة أساسية لتنمية الجماعات المحلية ومعيارا من معايير التنمية المستدامة
- تتميز موارد الجباية المحلية بالسهولة والذاتية وسرعة التحصيل والتركيز من جانب الإيرادات
- تنقسم موارد الجماعات المحلية عموما إلى مصدرين رئيسيين و هما :
- المصادر الداخلية والمتمثلة في الضرائب المحلية والرسوم المحلية كرسوم التطهير والرسم العقاري، رسم الإقامة و مداخيل الأملاك
- أما المصادر الخارجية فيتمثل أساسا في الصندوق المشترك للجماعات المحلية، القروض و إعانات الحكومة إضافة إلى بعض الصناديق الإنمائية كصندوق الجنوب و صندوق الهضاب

- لا تزال الجباية المحلية هزيلة الموارد في الجزائر فهي لا تمثل إلا نسبة قليلة من الجباية العادية أما إذا قورنت بالجباية البترولية فلا تمثل شيئا
- توجد علاقة ارتباط قوية ما بين الضغط الجبائي المحلي خارج قطاع النفط والنمو في نفس القطاع ويمكن لهذا النوع من الجباية أن يساهم في نمو القطاع غير النفطي في الجزائر
- كلا المتغيرين المدروسين لم يستقرا في المستوى و ظهرت استقرار يتهما بعد إجراء الفروق الأولى
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين و هذا ما أكدته اختبار الحدود
- تم تقدير العلاقة باستخدام نماذج ARDL-UECM
- فكان التأخير الأمثل يمتد حتى الفجوة الثالثة أي أن الجباية المحلية تبقى ثلاثة سنوات ليظهر أثرها في النمو الاقتصادي خارج النفط
- معلم تصحيح الخطأ جاء معنويا وسالبا وهذا يعني أن المتغير PIBHH سوف يعود إلى وضعه التوازني عن السنة الماضية بنسبة 80 % لذلك فان الوضع التوازني للمتغير التابع مابين السنة الماضية والحالية سوف يكون خلال 1.25 سنة . وهو تأكيد على معنوية السنة الثانية من الدراسة
- بالنظر الى الاختبارات التشخيصية في النموذج يمكننا القول بان بواقي النموذج تمثل شوشرة بيضاء في عمومها

ولقد تحققت الفرضية الاولى نظرا لوجود العلاقة السببية بين المتغيرين ، وهذا في ظل اقتصاد يهتمش مدا خيل الجباية المحلية ويربطها بقطاع ثانوي هو قطاع خارج النفط

الفرضية الثانية هي غير محققة فمعظم البلديات في الجزائر عاجزة ومدا خيل الجماعات المحلية التي حققت فائضا تمويليا لا يمكنها ان تساهم بشكل اساسي في تنمية القطاع غير النفطي

الفرضية الثالثة لم تتحقق هي الاخرى فتأثير مدا خيل الجباية المحلية على القطاع غير النفطي في الجزائر يختلف في المدى القصير عنه في المدى الطويل وهذا ما اكدته نتائج الجزء التطبيقي

التوصيات:

- 1 - القيام بإصلاح جبائي شامل يستند على واقعية إقتصاد بدون نطف
- 2 - عدم التركيز على الجباية العادية وجعلها إحلالا للجباية النفطية نظرا لجمود الجهاز الإنتاجي الإقتصادي وهذا يعني أن الجباية المحلية يجب أن تعكس مستوى النشاط الإقتصادي ودليلنا على ذلك نسبة ضريبة IRG ضمن الجباية العادية
- 3 - الإهتمام أكثر بالجباية المحلية وتوزيع إيراداتها بعدالة
- 4 - ترشيد الضغط الجبائي وخاصة المحلي منه من أجل الوصول إلى المعدل الأمثل له
- 5 - الإهتمام الدوري للإصلاح الجبائي وعدم إنتظار الأزمات النفطية للإتفات إليه
- 6 - منح الجماعات المحلية جانبا من الإستقلالية خاصة في التشريع الضريبي بما يخدم مصالحها الخاصة أولا
- 7 - عدم التركيز في الإقتطاع الضريبي على فئة الأجراء وتوسيعه إلى الفئات الأخرى لأن ذلك يعد تشجيعا للتهرب الضريبي
- 8 - عقلنة التحفيزات ولإعفاءات الضريبية أو مايعرف بالجاذبية الضريبية
- 9 - إعادة النظر في معدلات الضرائب على إستهلاك السلع الكمالية
- 10 - خلق قنوات إتصال بين إدارة الضرائب المحلية والهيئات العمومية

المراجع والإحالات:

- 1- المواد من 111 ، الى 121 من قانون 12 07 المؤرخ بتاريخ 29 فيفري 2012
- 2- محمد الطاهر غزير ، "آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير في تحولات الدولة، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - 2011 ، ص94
- 3- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية . مصر : دار الجامعية لنشر والتوزيع ، 2001 ، ص22
- 5 .خالد ممدوح، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية، 2009 ، ص60
- 6 .خضير خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2010 .، ص12
- 9- عتيقة جديدي، "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر - بلدية بسكرة نموذجا" - ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وادارة محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 ، ص84
- 10- شويح بن عثمان، "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -، 2010 ، ص 104
- 11- لخضر مرغاد، "الإرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005 ، ص6
- 13- نادية بلعربي، "دور البلدية في التنمية المحلية في ظل القانون الجديد"، مذكرة ماستر تخصص :قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -، 2012، ص50
- 12- أحمد سي يوسف، " تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وأفاق"، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزيوزو 2013 ص93

- 13- حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي، " التمويل المحلي والتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية"، ملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة بسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 ، ص14
- 14- حميدة بوزيد، " تحديات تمويل مزايايات الجماعات المحلية في الجزائر"، ملتقى العربي الخامس حول التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات خيارات توجهات، المنظمة العربية لتنمية الإدارية تركيا في 7 و 9 يونيو ، 2010 ، ص7
- 15 - إحصائيات وزارة المالية www.mf.gov.dz
- 16 - إحصائية المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz
- 17 - بيانات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz